

## الفصل الثاني

### الإطار الفكري للسياسة التعليمية

#### تمهيد

المحور الأول : بنية السياسة العامة وعلاقتها بالتعليم

مفهوم السياسة وسماتها.

مراحل صنع السياسة .

العلاقة بين السياسة والتعليم

المحور الثاني : بنية السياسة التعليمية ، وسياسة التعليم الجامعي :

مفهوم السياسة التعليمية

مكونات السياسة التعليمية

خصائص السياسة التعليمية

أهمية السياسة التعليمية

صنع السياسة التعليمية : الأسس والمقومات

مراحل صنع السياسة التعليمية

نماذج صنع السياسات التعليمية

مؤسسات صنع سياسات التعليم الجامعي

مكان السياسة التعليمية بين السياسات العامة

خاتمة.

## الفصل الثانى

### الإطار الفكرى للسياسة التعليمية

#### تمهيد :

تمثل السياسة التعليمية المرحلة الأولى فى بنية النظام التعليمى . فهى الأساس والمرتكز الذى يوجه أى نظام تعليمي، ويضبط عمله ونشاطه، فالنظام التعليمى الذى لا توجد له سياسة يفقد المنهج فى العمل ؛ لغياب الإطار الذى يحكم هذا النظام ، ويوجه أدائه ومسيرته .

هذا النظام يتشكل حسب نوعية القوى الاجتماعية التى يعبر النظام السياسى عن مصالحها ؛ حيث تتحدد أهداف النظام التعليمى ، وبرامجه ، وطرقه ، ونوعية إدارته ، وفقاً للاتجاهات السياسية للنظام الحاكم فى المجتمع .

أى أن هناك علاقة بين النظام السياسى ، والنظام التعليمى ، تتحدد جدلية العلاقة بينهما من خلال اعتبار التعليم إما متغير مستقل يؤثر فى النظام السياسى ، أو متغير تابع يتأثر به . أى وجود علاقة تأثير وتأثير بينهما . من هنا تعكس السياسة التعليمية أهداف وأولويات النظام السياسى باعتبارها محور التماس بين النظامين السياسى والتعليمى .

فالسياسة التعليمية تعبر عن الاختيارات السياسية لبلد ما ، تلك الاختيارات المستمدة من تقاليده وتصوره للمستقبل . ويتم تقرير السياسة التعليمية التى توجه مسار التعليم فى دولة من الدول فى ضوء الإطار العام لسياسة الدولة ؛ حتى تعبر عن الجهود التنظيمية التى ينبغى أن تبذل لتحقيق أغراض ، أو توقعات يستهدفها المجتمع وأفراده فى مرحلة من مراحل تطوره .

من هنا تعد السياسة التعليمية قضية قومية عامة تهتم كل فرد ، فهى التى توجه مسيرة التعليم ، وتقود حركته، وتتأثر بالتغيرات الحادثة فى المجتمع سواء كانت تغيرات سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية ، خاصة ، وأنها تشتق أهدافها من أهداف ومتطلبات المجتمع ، وبالتالي تعبر عن آماله وطموحاته. إضافة لأهميتها الحيوية ، إذ فيها تختزل صلاحيته وانتظامه وفاعليته ، بل أصبحت تختزل فى يومنا هذا كل سياسات الدولة فى التعليم . فالتقدم العسكرى ، والتفوق العلمى ، والنمو الاقتصادى ، وتحديث المجتمع ، وتطوير التكنولوجيا ، وتحسين الحياة ، كل ذلك بات موكولاً للتعليم، تنهض به سياساته.

لذا من الأهمية تناول الإطار الفكرى العام للسياسة التعليمية من حيث مفهومها ، وأهميتها ، وسماتها ، ومكوناتها ، وأهدافها ، وأساليب صنعها ؛ للوقوف على علاقة تلك السياسة التعليمية بالأبعاد المجتمعية داخل المجتمع.

## المحور الأول: بنية السياسة العامة ، وعلاقتها بالتعليم:

### ١- مفهوم السياسة وسماتها :

فى ظل تعدد ، واختلاف تعريف السياسة الناتج عن الخلط المنطقى ، وسوء استعمال اللفظ ، أو سوء فهمه . لابد من التحديد الدقيق لمفهوم السياسة .  
 فيعرف المعجم الوجيز السياسة : " بأنها تدبير أمور الدولة ، وكلمة سياسة هى المصدر الصريح للفعل "ساس" ، وساس الناس سياسة : تولى رياستهم ، وقيادتهم <sup>(١)</sup> .  
 والسياسة هى : تدبير الأمور ، والقيام بإصلاحها ؛ مما يقتضى التفكير والإرادة ، وما يتولد عنهما من استعداد للعمل ، ثم ممارسته بالفعل <sup>(٢)</sup> .  
 وتعرف السياسة فى علم الاجتماع بأنها : " تهتم بدراسة أصول ، وبنيات ، ووظائف ، وأيديولوجية الأنظمة ، والأحداث ، والظواهر السياسية فى المجتمع ، وتركز على تفسير أسباب ظهورها ، وديمومتها ، وتغييرها من فترة لأخرى ، وتدرس الدولة دراسة مفصلة ، وتهتم بتحليل العلاقة بين الأفراد والسلطات ، فضلاً عن اهتمام السياسة بدراسة الأحزاب السياسية ، والسلوك السياسى ، والقيادة ، والجماعات الضاغطة ، والرأى العام ، وأسس الإدارة العامة . كما تدرس السياسة حقل العلاقات الدولية ، الذى يعالج المسائل ، والقضايا التى تظهر على المسرح الدولى <sup>(٣)</sup> .  
 ويختلف معنى مفهوم السياسة تبعاً للسياق الذى يرد فيه ، وتبعاً للطريقة التى تُستخدم بها ، وذلك على النحو الآتى :

### تعريفات تركز على اتخاذ القرار:

فتعرف بأنها : عبارة عن القرار ، أو مجموعة القرارات التى ربما تؤخذ ؛ لتكون بمثابة بداية ، وموجه للقرارات المستقبلية ، أو تكون بمثابة موجّهات ، لتطبيق القرارات السابقة <sup>(٤)</sup> .

(١) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م ، ص ٣٢٨ .

(٢) عبدالله على محمد الفارسى : تطوير آليات صنع السياسة التعليمية فى سلطنة عمان فى ضوء خبرات بعض الدول ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ م ، ص ٤٣ .

(٣) إحسان محمد الحسن : موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م ، ص ٣٤٥ .

(4) David Carr, and Johnn Hans ; Education Policy and the Politics of Change, T.J. Press, New York, Pads Roue, Ltd., 1997, P.152.

وتعرف بأنها اتخاذ قرار إزاء مشكلة ما ، أو حاجة اجتماعية ، أو اقتصادية طارئة ، وهذا جانب إجرائي موقوت معرض للتطوير والتغيير ، ويمكن أن تختلف فيها الرؤى . أما السياسة العامة للتربية والتعليم ، فهي حلقة في سلسلة متصلة ومتراصة . نقطة البدء فيها وضوح الفلسفة التربوية التي تستمد منها السياسة التعليمية مبادئها ، وأهدافها ، والتي يمكن أن تتصف بالثبات والاستقرار النسبي<sup>(١)</sup>.

#### تعريفات تركز على توزيع الموارد :

تعرف السياسة من خلال توزيع الموارد بأنها : " توزيع السلطة لموارد المجتمع ، وثرواته ، والذي تعمل الحكومة من خلاله على الإجابة عن أسئلة محددة ، تتمثل في من يحصل على ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ <sup>(٢)</sup>

وتعرف أيضا : " بأنها عملية تقرر بواسطتها السلطة كيف توزع المصادر ، أو الثروات . وفي عبارة أخرى ما تقررته الحكومة من حيث من يحصل على ماذا ؟ <sup>(٣)</sup> .

فالسياسة بمعنى "Politics" تشير إلى السياسة القومية للدولة ، بينما السياسة بمعنى "Policy" تشير إلى السياسة الخاصة بنظام ما من نظم المجتمع ، وذلك في ضوء السياسة القومية للمجتمع ، وتمثل التطبيق العملي لها من خلال النظم ، والمجالات المختلفة ، والمتعددة<sup>(٤)</sup>.

#### تعريفات تركز على أن السياسة علم وفن :

عرف أحمد زكي بدوي ( ١٩٧٧ ) السياسة بأنها : " علم ، وفن علاقات الحكم ، وتطلق الكلمة أيضا على مجموعة الشئون التي تهم الدولة . كما تطلق على الطريقة التي يسلكها الحاكمون ، وكذلك على إدارة الدولة ، وتنظيمها الرسمي<sup>(٥)</sup>.

(١) أم السعد أبو العنين محمد حتاتة : صياغة وتطبيق السياسة العلمية في مصر وإنجلترا .. دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م ، ص ٣٩ .

(٢) Robert Francis ؛ Narrative Historical of Educational policy Making In British Columbia (1975-1989) Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy, Simon Fraser University, London , 2000, p34.

(٣) Louise, G . White ؛ Robert P.Clark : Political Analysis "Technique and Practice, Second Edition , Brooks publishing , State of Boston ,. 1990, p.5.

(٤) سهير حوالة : السياسة التعليمية بالملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية : دراسة تحليلية ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، العدد الرابع ، ١٤٢٨هـ / أكتوبر ٢٠٠٧م ، ص ١٢٨ .

(٥) أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٣١٩ .

ويشير هذا التعريف إلى ثلاث جوانب رئيسية وهى :

١- الجانب الوصفى : ويتناول دراسة التنظيم الرسمى للحكومة ، والإدارة المركزية ، والمحلية .

٢- الجانب العملى : ويتناول دراسة المشكلات التطبيقية فى التنظيم والإجراءات.

٣- الجانب الفلسفى : ويتناول تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية ، والتقييمية فى إطار ما يطلق عليه بالنظرية السياسية .

يتضح مما سبق أن السياسة نشاط إنسانى يتم فى وسط اجتماعى ، يهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد من خلال مواد ، وتشريعات يقرها المجتمع.

أما السياسة العامة ، فتعرف بأنها : " مجموعة المبادئ المرشدة ، أوالتي ينبغى أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات فى شتى مجالات النشاط القومى ، وهى محصلة عدة سياسات فرعية للعديد من جماعات المصالح ؛حيث تنشأ السياسة العامة بصدد موضوع ما فى اللحظة التى يتم فيها تراضى ، وتوافق هذه السياسات ، والمصالح الفرعية<sup>(١)</sup>.

ويشير محمد حسن محمد القبيسى (١٩٩٨) إلى أن السياسة تتضمن أربعة عناصر رئيسة هى:

- ١- وجود هدف ، أو مجموعة أهداف .
- ٢- اختيار مجموعة من الأفعال تحقق الأهداف.
- ٣- إعلان المنفذين لهذه السياسة للاتفاق فيما بينهم على آلية التنفيذ.
- ٤- تنفيذ هذه السياسة ، بمعنى اتخاذ الإجراءات ، وغالباً ما يتم التركيز على عنصر "الاختيار" فى السياسات العامة ، ويقصد بها الاختيار المتروى المدروس لأهداف جماعية ، ولوسائل تحقيق هذه الأهداف ، اعتماداً على قرارات عامة لها صفة سلطوية ملزمة لكل أعضاء المجتمع<sup>(٢)</sup>.

(١) سعود هلال الحربى : السياسة التعليمية : مفاهيم وخبرات ، دارالعبيكان للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ١٦.

(٢) محمد حسن محمد القبيسى : استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعى والعالى فى دولة قطر ، رسالة دكتوراه ، معهدالدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨، ص ١٩٦.

### بناء السياسات :

يجب أن تبنى السياسات على مجموعة من الأسس ؛ لضمان نجاح السياسات التعليمية المنبثقة منها ، ومن هذه الأسس :

- ١- معلومات حقيقية ، وواقعية ، وصادقة ، ودقيقة.
- ٢- أن تكون خاضعة لحسابات دقيقة.
- ٣- أن تضع أهدافا واقعية يمكن تحقيقها.
- ٤- أن تهتم بتنفيذ السياسات على أرض الواقع.
- ٥- أن تراعى الصالح العام ، وليس صالح فئة بعينها.
- ٦- أن تكون ناتجة من مشاركة حقيقية.
- ٧- أن تراعى البنية الثقافية ، والاجتماعية ، وأن تحافظ على الهوية ، والثوابت.
- ٨- أن تكون للسياسات مرجعية ، وأن تكون مستقلة.
- ٩- أن تبين كيفية تقويمها ؛ لتصحيح مساراتها<sup>(١)</sup>.

### مفهوم السياسة العامة :

ينبغى أن نميز بين كلمة Policy بمعنى الدليل الملزم ، والمرشد عند اتخاذ القرارات ، وبين كلمة Politics بمعنى "سياسة" ، أو ما يتصل بالأساليب ، والمناورات ، والصراعات ، والتفاعلات التى تدور حول ظاهرة السلطة ، ونظام الحكم . وبناء عليه توجد عدة تعريفات لمصطلح السياسة العامة ، ومنها أنها:

- المبادئ ، والفعل ، أو الكلمات ، والأعمال .
- ما يحدد سلوك بعض ، أو جهاز من الفاعلين - مثل موظفى العموم ، وكالة حكومية ، أو السلطة التشريعية - فى مساحة من النشاط ، مثل النقل العام ، أو حماية المستهلك أو التعليم<sup>(٢)</sup>.

(١) سيف الإسلام على مطر، وهانى عبد الستار فرج : خطايا السياسة التعليمية فى مصر رؤية تحليلية ناقدة ، مرجع سابق ، ص ٨٤.

(2) Anderson J ؛ Public Policy Making ,4th Edition,Houghton Mifflin Company,New York, 2000, P.68.

- مجموعة المبادئ المرشدة ، أو التى ينبغى أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات فى شتى مجالات النشاط القومى<sup>(١)</sup>.

- اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية ؛ بحيث يكون لها مبرراتها<sup>(٢)</sup>.

من التعريفات السابقة تستنبط الدراسة الآتى :

- ١- أن السياسة العامة تعبير عما ينبغى أن يحدث كما استهدف.
  - ٢- أنها سلسلة منظمة من الأعمال المستهدفة من شخص ، أو جماعة ، أو حكومة من خلال بيئة معينة تقدم العوائق ، والفرص التى تستهدف السياسة العامة استغلالها ، والتغلب على أى عائق للوصول إلى الهدف ، وإدراك الغرض المقصود.
  - ٣- تعد السياسة العامة تعبيراً عن التوجيه السلطوى لموارد الدولة ، وأداة ذلك التوجيه هى الحكومة ، التى تمثل أهم المنظمات الرسمية للنظام السياسى.
- وبالطبع لا توضع السياسة العامة ، إلا نتيجة جهد العديد من المؤسسات ، والإجراءات ، والتى تختلف من نظام سياسى إلى آخر ، إلا أنها فى النهاية تمثل الاتجاه الأساسى للعمل أمام الجهاز الإدارى . وهكذا فإن السياسة العامة هى مخرج أساسى للحكومة فى النظام السياسى ، وهى فى نفس الوقت مدخل أساسى للجهاز الإدارى داخل نفس النظام السياسى .
- وتميز الأدبيات السياسية بين مجموعات أربع من السياسات العامة هى : السياسات الإستخراجية ، أو سياسات تعبئة الموارد ، ومنها : الضرائب والخدمة العسكرية ، وسياسات التوزيع ، وإعادة التوزيع ، ومنها : التعليم والدفاع ، وسياسة الرفاه الاجتماعى ، وسياسات التنظيم والضبط ، ومنها : المرور ، والصحة ، والإسكان...إلخ ، والسياسات الرمزية ، وهى التى تدعم الشعور بالمواطنة والمسئولة ، وتغذى الإحساس بالولاء الوطنى . ومن ذلك : الأعياد الوطنية ، والحديث عن رموز البطولة والحكمة فى المجتمع<sup>(٣)</sup>.

(١) السيد عليوة : صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة العامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م ، ص ٨٨.

(٢) أحمد رشيد : الإدارة الحلية : المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقه ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨١م ، ص ١٣.

(٣) كمال المنوفى : السياسة العامة وأداء النظام السياسى ، بحث مقدم إلى ندوة تحليل السياسات العامة- قضايا نظرية ومنهجية، المنعقدة بمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ١٩٨٨م ، ص ١٩.

### أما سمات السياسة فتتضح فى الآتى :

- ١- تحقيق غايات معينة بعيدة المدى ، إما لصالح الأمة بأسرها ، أو لصالح جماعة ، أو فرد.
- ٢- ممارسة وسائل القوة المخولة للدولة ، أو الحاكم ، أو التى تمتلكها جماعة ، أو فرد لتحقيق غايات معينة.
- ٣- يمكن أن تكون ملامح السياسة متضمنة فى موائيق رسمية ، ويمكن أن يكون متعارفا عليها ضمنيا ؛ لارتباطها بالثقافة ، والتراث ، والوجدان.
- ٤- ترتبط بثوابت مجتمعية ، وإقليمية ، وعالمية أكثر مما ترتبط بمتغيرات سواء كانت محلية ، أم إقليمية ، أم عالمية.
- ٥- تتواجد السياسة عندما يكون هناك مشروع محدد بشكل معتمد صريح <sup>(١)</sup>.
- ٦- ترتبط السياسة بالضرورة بالسلطة ، سواء بممارسة هذه السلطة ، أو بالإعترض عليها ، أو حتى بالسعى لنيلها <sup>(٢)</sup>.
- ٧- أن تكون هذه السلطة معترفاً بها شرعياً . بيد أن السلطة لا تكون شرعية ، إلا إذا عبرت فى نطاق أى مشروع عن رأى أغلبية المواطنين . وهكذا تبدو السياسة كفن البحث المتواصل عن التوازن ، الذى يعبر من خلاله عن إمكانية وجود المشاريع على المدى الطويل ، وعن مدى الرقابة ، والاستماع للرأى العام <sup>(٣)</sup>.

### مراحل صنع السياسة :

تمر عملية صنع السياسة العامة بعدد من الخطوات تتمثل فى الآتى :

#### ١- تحديد موضوع السياسة :

يبدأ تحديد السياسة على أثر ظهور مشكلة ، أو أزمة تستدعى الحل ، ثم تبدأ الجهة المسؤولة الرسمية فى دراسة الموقف ، والأسباب التى أدت إليها . كما تحدد السياسة فى ضوء أهداف معينة تتجه إليها الدولة فى السنوات المقبلة <sup>(٤)</sup> .

(١) حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م ، ص ٩٧.

(٢) عبدالعزيز صالح بن حنبور: الإدارة العامة المقارنة ، الدار العلمية الدولية ، ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٠٧.

(٣) أم السعد أبو العنين محمد حتاتة : صياغة وتطبيق السياسة التعليمية فى مصر وإنجلترا ، مرجع سابق ، ص ٣٧-٣٨.

(٤) عيد طه محمود، والسيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى : دراسات تربوية ، القاهرة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م ، ص ٢٢١.

## ٢- جمع الحقائق والتشاور :

يتم جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة محل البحث ، من أجل الحصول على المعلومات ، والبيانات ، والحقائق اللازمة لحل المشكلة . كما يتطلب الأمر إجراء مشاورات مع جماعات المصالح ، وتشكيل لجان من المتخصصين فى المجال ، بالإضافة إلى بعض ممن يهمهم الأمر . أو تكوين لجان تقصى حقائق من أعضاء البرلمان (مجلس الشعب) ليتوجهوا إلى موقع المشكلة ، أو الأزمة بناء على تقارير ، وشكاوى تصل إلى المجلس من مواطنين ، وأجهزة رقابية مسئولة . والواقع أن هذه المرحلة ( مرحلة جمع المعلومات الصحيحة ، والبيانات اللازمة ) هى التى سيتحدد على أساسها إمكانية حل المشكلة <sup>(١)</sup> .

وتؤدى المعلومات المجمعة إلى توضيح الصورة أمام صانع السياسة ؛ بحيث يستطيع أن يحدد نقاط الضعف فى المشكلة حتى يعمل على إزالتها ، ونقاط القوة حتى يستثمرها <sup>(٢)</sup> .

## ٣- طرح بدائل السياسة :

تتمثل بدائل السياسة فى المطالب الخاصة بمجال ما - التعليم على سبيل المثال - والتى تتشكل وفقاً لظروف ، وبيئة المجتمع . ويتم طرح هذه البدائل من قبل أعضاء الهيئة التنفيذية ، وأعضاء النقابات ، وأصحاب المصالح ، ووسائل الإعلام . وفى هذه المرحلة يتم فقط تجميع ، وترتيب الأفكار المختلفة التى سبق طرحها .

## ٤- صياغة البدائل :

يتضح فى هذه المرحلة دور السياسيين بصورة أكبر، وتكون أكثر تحديداً عن المراحل السابقة لها ، ويتم فيها مناقشة ، وصياغة أهداف السياسات ، والبرامج . وقد تشمل إقتراح سياسات بديلة ، ولا تتم على نحو مثالى . وبالتالي لا بد من تدخل بعض العوامل المؤثرة مثل تأثير الأحزاب ، أو النقابات ، أو جماعات المصالح ، وغير ذلك .

## ٥- إقرار السياسة :

يتم فى هذه المرحلة موافقة الأغلبية على بنود السياسة ، التى سبق طرح بدائلها ، وذلك من خلال تأثير كل من أعضاء الهيئة التشريعية ، والهيئة التنفيذية ، والمجالس إلى آخر المؤسسات المشاركة فى المجتمع . وقد يشارك فيها بعض الأفراد أو الجماعات .

(١) يوسف سيد محمود : رؤية جديدة لتطوير التعليم الجامعى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، محرم ١٤٣٠هـ / يناير ٢٠٠٩م ، ص ٢٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥

## ٦- تنفيذ السياسة :

يقوم الجهاز الإدارى فى الدولة بتنفيذ هذه المرحلة ؛ حيث يتم تحديد إجراءات العمل لتنفيذ السياسة ، ومن ثم حشد كل الطاقات البشرية ، والمادية اللازمة للتنفيذ . وقد تفشل عملية التنفيذ إذا ظهرت ظروف ، أو ملابسات لم تكن معروفة أمام صانعى السياسة من قبل . وبالتالي لم يحسب حسابها .

## ٧-التقويم والتغذية الراجعة :

تعد مرحلة التقويم والتغذية الراجعة آخر مراحل صنع السياسة . وتتم هذه المرحلة داخل مؤسسات الجهاز الإدارى فى الدولة ؛ حيث يتم دراسة مدى تأثير وتأثر السياسة بالوسط المحيط بها . وكذلك تأثير دور الأحزاب والجماعات . وتحدد الدولة مواطن الضعف فى بناء السياسة ، وعلاقة أهداف السياسة بأهداف السياسات الأخرى . بالإضافة إلى تحديد مدى تحقيق السياسة خلال مراحلها المختلفة . وهذا النظام متبع فى الدولة الديمقراطية التى تعمل على مراجعة سياساتها ، وقراراتها قبل وبعد صنعها . وبذلك يمكنها تعديل ، وتحسين أمور كثيرة ؛ مما يكون له أكبر الأثر فى أداء السياسات ، ومدى فعاليتها . يتم كل ذلك إلى جانب إشراك خبراء ، وفنيين متخصصين بتقديم بدائل مدروسة من واقع المجتمع . كما يشتركون فى وضع الخطط ، والبرامج ، والقرارات التى يتم اتخاذها فى سبيل التنفيذ .

## القواعد التى يجب مراعاتها فى صنع السياسة العامة :

نجد أن عملية صنع السياسة فى الدول الديمقراطية تتعدد فيها العناصر المشاركة فى صنعها . ويقدم العلماء عددا من القواعد الهامة لصانعى السياسات ، والقرارات للعمل على مراعاتها أثناء صنع السياسات العامة ، ومنها السياسة التعليمية ، وتتمثل هذه القواعد فى الآتى :

١- محاولات التنبؤ بالمستقبل .

٢- تشجيع المشاركات .

٣- التأييد أو المساندة <sup>(١)</sup> .

وتشجع المؤسسات السياسية المشاركة فى عملية صنع السياسة على إشراك العديد من الخبراء ممن لهم دور أساسى فى وضع القرارات . ونجد أن لمراكز المعلومات دور مؤثر باعتبار أن

(١) أمانى قنديل : السياسات التعليمية لمنطقة وادى النيل ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م ،

عملية صنع السياسة تحتاج إلى قاعدة عريضة من المعلومات. ومن الأهمية تأييد ، ومساندة المؤسسات الصانعة للسياسة للعاملين فى المجال الإدارى ؛ مما يترتب عليه تحقيق الأداء الجيد للسياسة ، ويساعد على تحسين أساليب العمل ، وقواعد اختيار العاملين فيه . وتتفاوت درجة إشترك المؤسسات السياسية فى صنع السياسات العامة من نظام سياسى إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس النظام (١) .

### العلاقة بين السياسة والتعليم

ترتبط السياسة بالتعليم فى معناها الواسع . فالتعليم لا يعد الأفراد لشغل مواقع محددة فى الدولة فقط ، لكنه يضع الأفراد فى مراتب اجتماعية مختلفة ، تدخل أيضا فى نطاق ممارسة السلطة ، والقوة (٢) .

وبالرجوع إلى الجذور التاريخية لعلاقة السياسة بالتعليم نجد أن أفلاطون (٤٢٨ق-٣٤٧ق) استخدم التعليم كأساس لإعداد الأفراد لتولى " المناصب " الرئيسة فى " الجمهورية " للإضطلاع بالأدوار ، والمهام المحددة لكل منها ، وذلك فى مدينته الفاضلة ، حيث قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات الأولى هى طبقة الفلاسفة ، التى حببها الطبيعة بعقلية فلسفية ، وتم تدريبها عن طريق التعليم على استخدام تلك العقلية . هذه المجموعة يوكل لها أفلاطون مهمة الحكم ، وممارسة السياسة ، وإدارة شئون الدولة . أما الطبقتان الأخريان ، فهما طبقة الجنود للحماية ، والدفاع عن الوطن ، وطبقة الزراع ، والصناع للإنتاج ، والصناعة . وتتلقى كل من الطبقتين نوع من التعليم والتدريب مناسب لما يوكل إليها من أعمال . وتتحقق العدالة الاجتماعية فى نظر أفلاطون عندما يتلقى كل فرد نوع من التعليم والتدريب يناسب قدراته وامكاناته ، ومن ثم يلتحق بالعمل الذى يناسبه (٣) .

وبمرور السنوات ، وتغير المجتمعات تظل علاقة السياسة بالتعليم قائمة ومستمرة وإن زاد الاهتمام الأكاديمى بها على مستوى العالم فى فترة تاريخية حديثة نسبيا . فالمدرسة والجامعة كانتا وما زالا موضع اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد ، ولكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لعلماء السياسة الذين أهملوا تلك المؤسسات التعليمية لفترة طويلة ، وذلك للاعتقاد السائد بين

(١) عيد طه محمود، والسيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى : دراسات تربوية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٢) مهدى أمين دياب: المضمون السياسى للتعليم - تحليل سوسيولوجى ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، السنة الثانية ، العددان الثانى والثالث، يونية ١٩٩٦م ، ص ٢٣ .

(٣) عبدالعزيز صالح بن حثبور: الإدارة العامة المقارنة ، الدار العلمية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ .

العلماء والعامّة على السواء بأن هذه المؤسسات ليست مؤسسات سياسية ، وإنما هى مؤسسات محايدة يجب أن تبقى بعيدة عن السياسة ، والسياسة بعيدة عنها<sup>(١)</sup>.

وظهر هذا الاتجاه فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهايات القرن التاسع عشر، واستمر حتى النصف الثانى من القرن العشرين ، حيث بدأ الاهتمام بدراسة أمور تتعلق بالتعليم والسياسة منها مثلاً دراسة القوى المسيطرة على التعليم والمتحكمة فى تغييره وتطويره ، وإنفاق الدولة على التعليم وسلطة اتخاذ القرار . فالتمهيد لهذه الدراسات لم يبدأ على يد علماء السياسة وإنما بدأ على يد علماء تاريخ التربية الأمريكيين خاصة المنتمين إلى الحركة التعديلية فى مجال الدراسات التاريخية ، والتي وصلت ذروتها فى الستينيات من هذا القرن ، خاصة وأن التعليم الأمريكى فى تلك الفترة لم يكن إلا سلسلة محاولات من أجل جعل المؤسسات التعليمية تتكيف لمطالب المجتمع الرأسمالى السياسية ، والاقتصادية . وفى نفس الوقت ركز بعض الباحثين على دراسة الصراع القائم للسيطرة على مؤسسات التعليم من حيث تنظيمها وإدارتها وغير ذلك . من هنا تنطلق النظرة الشاملة للسياسة من منطق أن ما يدخل فى نطاق السياسة هو كل ما يرتبط بوجود عنصرى القوى والصراع ، بمعنى أن هذين العنصرين يجعلان أى موضوع أو موقف يندرج تحت "السياسة" بغض النظر عن أن تكون للقوة أو الصراع علاقة بالدولة<sup>(٢)</sup>.

ويمكن توضيح أثر السياسة فى التعليم ، وأثر التعليم فى السياسة على النحو الآتى :

#### أولاً : أثر السياسة فى التعليم :

لتوضيح أثر السياسة فى التعليم نتناول الدراسة السياسة كعلم ، وكنظام حكم . فالسياسة كعلم تعنى دراسة الظواهر ، والمتغيرات المختلفة فى إطار منهجى محدد ، وباتباع أساليب بحث محددة . أما السياسة كنظام حكم ، فتعنى مشاركة جماعة ، أو فرد فى عملية صنع القرار ، أو السياسة العامة بطريقة مباشرة من خلال تقلد مناصب سياسية . ويتضح أثر السياسة فى التعليم من خلال تحديد الآتى:

##### أ- تحديد الهياكل التنظيمية:

تعد التربية عملية منظمة ، أو يجب أن تكون كذلك ، وهذا التنظيم لا يتم إلا وفق بنى هيكلية محددة ، أى كانت طبيعة هذا التنظيم مركزياً أو غير مركزى ، فيأتى دور السلطة السياسية

(1) Tatiana Valerievna; Russian higher education: Changing policy perspectives and the role of the World Bank, the OECD, and the IMF", Ph.D. dissertation, University of Alberta, Canada. 2007, p56..

(2) Asian Development Bank; "Our Framework Policies and Strategies". Unesco, 2003.

فى تحديد هذه الهياكل التنظيمية ؛ لأنهم يضعون تصوراتهم حول طبيعة العمل بالمؤسسات التعليمية بحكم رؤاهم السياسية ، والفكر الإدارى الذى يحملونه ، ويرتبط هذا برغبة السلطة فى سيطرتها على التعليم ، وإدارته ، وآليات العمل التى تتم من خلاله حسب توجهاتهم<sup>(١)</sup>.

#### ب- تحديد محتوى التربية:

يعد مضمون التربية ، ومحتواها من الجوانب المهمة بالنسبة لكل سلطة سياسية ، ومهما كان نوعها ، ونوع الحكم الذى تمارسه ؛ حيث يتم تحديد ما يدرس ، ومن القائم على التدريس ، وبأى أساليب ، والمناهج الدراسية ، ولغات التعليم التى ستطبق<sup>(٢)</sup>.

#### ج- تحديد العلاقات المسموح بها داخل مؤسسات التعليم:

يقوم النظام التعليمى على شبكة من العلاقات الاجتماعية ، والوظيفية ، سواء بين الإدارات بأطرافها القومية ، والمحلية ، أم بين المعلمين والمتعلمين . ويأتى دور السلطة الحاكمة هنا ، فى تحديد نوع العلاقات ، وطبيعتها . وهذا يرتبط بمدى الحرية المتاحة ، والتى قد تكون فى التعبير ، أو المشاركة ، أو الكتابة .

#### ثانياً: أثر التعليم فى السياسة :

يؤكد علماء التربية على تأثير التعليم فى السياسة ، والذى يتمثل فى التربية السياسية ، والتى تعنى التربية التى تساعد المتعلم على فهم النظام السياسى ، والحقوق ، والواجبات ، وتكوين الاتجاهات الوطنية ، والقومية ، وتدعيم المشاركة السياسية فى المجتمع . وبناء على ماسبق يمكن القول ، بأن السلوك السياسى للفرد ، يعد ناتجاً من نواتج التربية التى يتلقاها فى المجتمع . وتلعب المدرسة ، والجامعة دوراً هاماً فى صقل ، وتدعيم ، وتوجيه السلوك السياسى للمواطن عن طريق ما تقدمه من تربية سياسية فى مراحل حياته التعليمية المختلفة<sup>(٣)</sup>.

#### المحور الثانى : بنية السياسة التعليمية ، وسياسة التعليم الجامعى:

تتناول الدراسة بنية السياسة التعليمية بوجه عام ، وسياسة التعليم الجامعى بوجه خاص ؛ وذلك للتعرف على طبيعة هذه السياسة . وتبدأ الدراسة بتوضيح مفهوم ، ومكونات ،

(١) سعيد إسماعيل على : الأصول السياسية للتربية ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م ، ص ٤١٥

(٢) المرجع السابق ١٩٩٧م ، ص ٢١٠.

(٣) فوزى الشربيني ، وعفت الطناوى : مداخل عالمية فى تطوير المناهج التعليمية على ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م ، ص ٣٧٧.

وخصائص ، وأهمية السياسة التعليمية ، ومراحل صنعها ، ثم مكان السياسة التعليمية بين السياسات العامة على هذا النحو .

### مفهوم السياسة التعليمية :

يطلق مفهوم " السياسة التعليمية " Education Policy على السياسة المرتبطة بمؤسسات التعليم . فهى جزء من السياسة المجتمعية العامة ، والتي يعتبر التعليم أحد أدواتها ، حيث تأخذ السياسة العامة أشكالاً متعددة ، كما تحدد جميع الأولويات ، والإجراءات لتوزيع الخدمات على أعضاء المجتمع ، وتبدأ النقطة الأولى لأى سياسة تعليمية بتحديد الأهداف (النتائج المرتقبة) ، وتنتهى باللوائح والقوانين التى تنظم التنفيذ لهذه الأهداف.

ويختلف معنى مفهوم السياسة التعليمية تبعاً للطريقة التى تستخدم بها ، وتبعاً لدلالة المفهوم ، وذلك على النحو الآتى :

### تعريفات تركز على الأهداف الموجهة للنظام التعليمى :

يعرف همام بدرأوى زيدان (١٩٩٣) السياسة التعليمية بأنها : مجموعة من الأهداف ، والمبادئ الشاملة ، والمتكاملة التى ينبغى أن تكون محورا لحركة الفعل فى مجال التعليم ؛ باعتبارها سياسة وزارة على مدى زمنى يتيح إمكانية تحقيق تلك الأهداف فى حدود ما تضمنته من مبادئ ، وفى ضوء ما حددته من معايير؛ للتقويم ، والحكم ، مع اتسامها بالمرونة لتتيح إمكانية التعديل ، وليس النقض فى حالة الضرورة ، مع مراعاة العوامل المؤثرة فى عمليات صنع ، وصياغة السياسة التعليمية ، سواء كانت عوامل تاريخية وثقافية ، أم فلسفية ، أم مرتبطة بغايات سياسية معينة ، أم بالطموحات الجماهيرية ، أم بالإمكانات المتاحة . والأخذ فى الاعتبار القوى السياسية الرسمية ، وغير الرسمية ، سواء فى الداخل ، أم فى الخارج ، والتى تؤثر بشكل مباشر ، وغير مباشر فى السياسة التعليمية صياغة ، وتنفيذا ، وتقويماً <sup>(١)</sup> .

ويعرفها سعيد إسماعيل على (١٩٩٥) بأنها :مجموعة الأهداف ، والمبادئ الشاملة التى ينبغى أن تكون محورا لحركة الفعل فى مجال التعليم ، بوصفها سياسة وزارة على مدى زمنى معين ، يتيح إمكانية تحقيق تلك الأهداف فى حدود ما تتضمنه من مبادئ <sup>(٢)</sup> .

(١) همام بدرأوى زيدان : السياسة وسياسة التعليم ، دراسات تربوية ، مجلة تصدرها رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، المجلد الثامن ، الجزء (٥٤) ، ١٩٩٣م ، ص ١١٣ .

(٢) سعيد إسماعيل على : السياسة التعليمية للنظام التربوى ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تربية الغد فى العالم العربى ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، دبی ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م ، ص ٤

كذلك تعريف هادية أبو كيلة ( ١٩٩٥ ) : بأن السياسة التعليمية تعبر عن الجهود المنظمة التى ينبغى أن تبذل لتحقيق أهداف معينة فى النظام التعليمى <sup>(١)</sup> .

ويعرفها مهدى أمين دياب ( ١٩٩٦ ) بأنها: تعنى ماتحدده الدولة من أهداف ، وغايات ، وماتصدره من قرارات ، وما تضعه من خطط ، وبرامج تحدد ملامح كل مرحلة تعليمية <sup>(٢)</sup> .

تعريف ناجى شنودة (٢٠٠٣) : بأنها مجموعة الأهداف الموجهة للنظام التعليمى ، واختيار الطرق والوسائل ، التى تحقق هذه الأهداف <sup>(٣)</sup> .

تعريفات تركز على القرارات والمبادئ التى تم تنفيذها داخل النظام التعليمى :

ويتمثل فى تعريف سهير محمد حوالة ( ٢٠٠٧ ) بأنها : مجموعة من المبادئ ، والقرارات يتم تنفيذها داخل نظام التعليم ، والتى تستمد من نظام محدد للقيم ، ومن استشراف النتائج ، والآثار المحتملة للقرارات <sup>(٤)</sup> .

تعريفات تركز على التوجهات العامة التى تحكم حركة المجتمع فى قطاع التعليم :

ومنها تعريف سعيد إسماعيل (١٩٩٦) : بأنها جملة الموجهات العامة التى تحكم حركة المجتمع فى قطاع التعليم <sup>(٥)</sup> .

ويعرفها عبد الجواد السيد بكر (٢٠٠٢) بأنها : المبادئ ، والاتجاهات العامة التى تضعها السلطات التعليمية ؛ لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية فى المستويات المختلفة ، واتخاذ قراراتها . وتعنى أيضا الحكم المشتق من بعض الأنساق القيمية ، ومن تقييم الوضع القائم فى المؤسسات التعليمية لاستخدامه كخطة عامة توجه القرارات مع الأخذ فى الاعتبار وسائل إحراز الأهداف التعليمية <sup>(٦)</sup> .

(١) هادية أبو كيلة : قوى الضغط وصنع السياسة التعليمية ..التحدى والاستجابة ، مجلة التربية ، جامعة الأزهر ، العدد(٥١) ، ١٩٩٥م ، ص ٢٨٧ .

(٢) مهدى أمين دياب : المضمون السياسى للتعليم تحليل سوسيولوجى ، مرجع سابق ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢ .

(٣) ناجى شنودة نخلة : فعالية السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها دراسة ميدانية ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٤) سهير محمد حوالة : السياسة التعليمية بالملكة العربية السعودية فى ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية . دراسة تحليلية ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٥) سعيد إسماعيل على : سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٨٨ .

(٦) عبد الجواد السيد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م ، ص ٤ .

كذلك تعريف سعيد إسماعيل على ( ٢٠٠٥ ) بأنها : جملة التوجهات ، والمنطلقات ، التى من المفترض أن تحكم مسيرة التعليم فى المجتمع (١) .

هكذا يتضح من كل ما سبق أن السياسة التعليمية تمثل الآتى :

- ١- تمثل الإطار العام الذى يوجه العمل الإدارى والفنى فى النظام التعليمى.
- ٢- تمثل مجموعة من الأهداف الملزم تحقيقها فى مجال التعليم فى كافة مراحله.
- ٣- تمثل الملامح العامة التى تكون عليها الفلسفة العامة ، أو الإطار الفكرى الكلى ، أو الأيديولوجيا التى يتبناها المجتمع.
- ٤- تمثل الاختيارات الأساسية ، التى يصنعها المجتمع عن طريق أفرادها ، والتى تعززها الدولة ، وتلتزم بها.
- ٥- تمثل الإجراءات ، التى تلتزم الحكومة الأخذ بها ؛ من أجل التأثير فى الواقع ، وتوجيهه نحو الأهداف المخططة ، حيث يتم تنفيذ هذه الإجراءات ، وما يتبعها عادة داخل نظام التعليم كخطة عامة لتوجيه القرارات المتصلة بوسائل تحقيق الأهداف التعليمية المرغوب تحقيقها.

### مكونات السياسة التعليمية :

من أهم مكونات السياسة التعليمية الآتى :

- ١- السياق :

يشير السياق إلى مجموعة العناصر التاريخية ، والضغوط الاقتصادية ، والاجتماعية التى أدت إلى اعتماد سياسة معينة دون الأخرى ، ووضع قضية ما ضمن الأجندة السياسية فى وقت معين ، ربما لم يكن لها نفس الاهتمام فى أوقات أخرى.

- ٢- النص :

يتضح النص كـمكون من مكونات السياسة التعليمية فى مجموعة الوثائق السياسية التى تعكس الأيدولوجية المحركة لمتخذ القرار السياسى ، ويتضمن النص السياسى ، أو الوثيقة السياسية ، أو الخطاب الرسمى عند صياغته عددا من المحاور ، التى تشكل فى مجملها السياسة التعليمية ضمن إطاراتها . وأهم ما تتضمنه هذه المحاور:

(١) محمد درويش درويش : قاموس سعيد إسماعيل على فى التربية ، مرجع سابق ، ص ٧٨

- أ- الإطار الشامل لبرامج العمل المنفذة للسياسات التعليمية الموضوعة.
  - ب- الأهداف المتحققة عند تنفيذ هذه البرامج ، والتي تشكل فى مجملها الغاية من هذه السياسة الموضوعة.
  - ت- تحديد استراتيجيات التنفيذ بصورة عامة ، تعكس الأركان الأساسية للمشروعات التي تحقق الأهداف.
  - ث- إعطاء مؤشرات لترتيبات ، وخطط المتابعة ، والمراجعة ، والتقييم لإنجازات السياسة الموضوعة فى إطار زمنى مقترح.
  - ج- تحديد الموارد المالية ، والبشرية اللازمة لتنفيذ النص السياسى..
- ٣- النتائج :

يعد هذا المكون الخطوة المكتملة لعملية صنع السياسة التعليمية ، فبعد التفاعل الحادث بين الدولة ، وجماعات المصالح ، والقوى الفاعلة ، تصبح نتائج التوافق فيما بينها ضرورة موضوعية ، تتحدد من خلالها أهداف السياسة التعليمية ، ويقوم المخطط بدراسة هذه النتائج ، وتحديد مجموعة العوامل التي أدت إلى تحقيق أهداف هذه النتائج السياسية ، أو لتعويقها ، وذلك بغية الاستفادة منها فى عملية تقييم السياسات وصناعتها مرة أخرى <sup>(١)</sup> .

### خصائص السياسة التعليمية:

تحدد طبيعة السياسة التعليمية فى الآتى :

#### ١- اللاشخصانية :

يقصد بها عدم ارتباط السياسة التعليمية بشخص ، أو فرد بذاته . كذلك تعد تحليلاً لواقع المجتمع ورؤاه المستقبلية ، وبذلك تقترب من الناحية الموضوعية . وهذا بالطبع يعطيها صفة الإستمرارية ، والإستقرار النسبى بعيدا عن المتغيرات الطارئة ، التي تحدث بسبب الأمزجة <sup>(٢)</sup> وتتضح اللاشخصانية من حيث كونها مبنية على فلسفة التربية المنبثقة بدورها من فلسفة المجتمع . ونتيح هذه السياسة التعليمية فرصة الاستمرار ، والاستقرار النسبية ؛ مما يمكن للمخططين من

(1) Sandra Taylor; Education Policy and the Politics of Change, T.J. Press, New York, Pads ..Roue, Ltd., 1997, P57

(٢) شبل بدران : التربية والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م ، ص ١٢٩ .

رسم الخطط اللازمة لترجمة تلك السياسة إلى برامج ومشروعات تكون فى مأمن من أن تعصف بها التقلبات السريعة ، والأهواء الشخصية <sup>(١)</sup> .

## ٢- التطورية :

تخضع السياسة التعليمية إلى التطوير الذى يجعلها تتواءم مع جملة المتغيرات القائمة ، فترتبط بتطور المجتمع . من هنا ترتقى السياسة التعليمية ، وتتماشى مع كل المستجدات التى تحدث فى نطاق المجتمع وخارجه <sup>(٢)</sup> .

## ٣- المؤسسية :

يقصد بالمؤسسية هو تلك السياسة التى تصنعها ، وتنفذها ، وتقيمها مؤسسات تعليمية . ونجاح أو فشل المؤسسة التربوية التى تبنى سياسة ما يعتمد على واقعيتها ، وتوافر الإمكانيات البشرية والمادية التى تقدمها الدولة لها <sup>(٣)</sup> .

## ٤- التحديد :

يقصد بها تحديد الأهداف الواجب تحقيقها ، والاختيارات الأساسية . والتحديد لا يعنى الإغراق فى الجزئيات ، والتفصيلات ، وإلا أصبحت السياسة التعليمية ، تشكل قيوداً على حركة العاملين . فتغير الظروف ، وتبدل الأحوال ، يقتضى "مرونة" ، تتيح فرصة الحركة للقائمين بالعمل.

## ٥- الوضوح :

يقصد بها أن تصاغ الأهداف بصياغات تتسم بالوضوح ؛ مما يؤدى إلى سير التخطيط ، والتنفيذ فى اتجاه صحيح من هنا يجب أن تصاغ السياسة التعليمية بقدر كبير من الوضوح.

(١) سعيد إسماعيل على : سياسات التعليم فى الوطن العربى رؤية من بعد ، المؤتمر العلمى الرابع عشر لقسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، بعنوان " أنظمة التعليم فى الدول العربية التجاوزات والأمل "، كلية التربية ، جامعة الزقازيق، فى الفترة من ٥-٦ مايو ٢٠٠٩ ، المجلد الأول ، ٢٠٠٩ ، ص ٢ ، ٣.

(٢) مها عبد الباقي جويلى : دراسات تربوية فى القرن الحادى والعشرين ، دار الوفاء ، الإسكندرية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م ، ص ٤٣.

(٣) عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة ..دراسة فى النموذج الكورى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م ، ص ٢٤٣.

## ٦- الرؤية الكلية :

يقصد به الإلمام بالإطار العام ، وبالوعى بالعلاقات بين مكونات منظومة التعليم ، وبالظهير الفكرى الذى تقوم عليه ، وبالتوقعات المحتملة مستقبلا . فالتعليم إذ يستهدف التنمية الكلية لشخصية المواطن ؛ لتحويله إلى طاقة بناء اجتماعى لا يستطيع أن يحقق هذا الهدف المرجو منه ، إلا إذا قام على سياسة تشمل العمل التعليمى من مختلف جوانبه <sup>(١)</sup> .

ومن أهم خصائص السياسة التعليمية والتى تتمكن من خلالها القيام بوظائفها المناطة بها :

### ١- توجيهية وليست تفصيلية :

يقصد بها أنها سياسة تعليمية تركز على الأسس الثابتة الواضحة التى تسمح للعاملين بحرية اتخاذ القرارات المناسبة بالنسبة للمواقف ، والمشكلات التى تواجههم ، وفى الوقت نفسه تكون بمثابة الإطار الذى يوجه هذه القرارات ؛ لتحقيق الاتجاه العام ، الذى ينشده العمل التربوى ، بما يتفق والأهداف العامة المنبثقة من الفلسفة الاجتماعية القائمة فى مجتمع ما <sup>(٢)</sup> . فهى لا تركز على تفاصيل العمل على المستوى الإجرائى بقدر ما تهتم بوضع الأسس الواضحة التى تُوجّه الأجهزة نحو كيفية تحقيق الأهداف فى النظام التعليمى .

### ٢- متعددة الأبعاد :

حيث تتعدد اتجاهات ومصالح المشاركين فيها ، والذين يساهمون فى الطريقة التى تعمل وتتطور بها ، وفى مخرجاتها أيضا ، ولا يؤثر الجميع فى هذه العملية بدرجة متساوية.

### ٣- توجد فى سياق :

أى أنها تعكس الواقع الاجتماعى الذى تخرج منه ، وتعيش فيه . فهى تعكس خصائص السياق ، وتعبّر عنها . كما أنها تسعى إلى الارتقاء بالسياق ، وتطويره ، وهى بهذا لا تفرض من أعلى ، ولا تستورد من مجتمعات أخرى ، وإنما تعكس البناء الاجتماعى الذى تعيش فى إطاره ، وتكون صدى له . أى لا يمكن تداولها فى معزل عن بيئتها.

(١) سعيد إسماعيل على : رؤية سياسة التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ، ص ٣٩.

(٢) رجاء على عبد المجيد سالم : السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسى فى مصر للفترة من (١٩٨٠-

٢٠٠٠) : دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م ،

ص ٩٩.

#### ٤- تكون قابلة للتسجيل :

لا يكفى إعلان السياسة التعليمية ، وإذاعتها ؛ لكى تكون واضحة ومفهومة من قبل جميع العاملين ، بل لا بد أن تكون مسجلة فى صورة مكتوبة ، وذلك لضمان الإلتزام بها ، ومراجعتها

#### ٥- الترابط والتكامل فى الأغراض:

تتكامل السياسة التعليمية مع السياسات الأخرى داخل الدولة نتيجة لتكامل أهداف السياسة التعليمية مع أهداف السياسات الأخرى داخل الدولة . كما أن السياسة التعليمية متكاملة فيما بينها ، وذلك من خلال التكامل القائم بين أهداف مراحل التعليم المتعددة والمتنوعة ، وذلك سعياً لتحقيق غاية التعليم وأهدافه العامة <sup>(١)</sup> .

من هنا فإن السياسة عملية دينامية تفاعلية ، تعبر عن المصلحة العامة للمجتمع ، دون إغفال للمصالح الخاصة لأى جماعة من جماعات المجتمع ، وعليه فهى عملية متعددة الأدوار ، والعلاقات ترتبط بالبناء الرسمى ، وتترجم بواسطة قوانين ، وتشريعات . وأن هذا البناء الرسمى يتأثر بأهداف ، وتوجهات جماعات معينة (جماعات الضغط والمصالح) فى المجتمع ، ومشاركتهم الفعالة فى الطريقة التى تعمل ، وتتطور بها السياسة التعليمية ، مما يؤكد على أن هذه المشاركة تقتصر على بعض جماعات المجتمع دون الأخرى ، ويعنى أن تأثير المشاركين فى السياسة التعليمية لا يتم بدرجة متساوية . بل أن كل جماعة تتولى القيام بوظيفة محددة ، وأن هذه الوظائف متكاملة ، وفى إطار تحقيق المتطلبات الوظيفية للسياسة التعليمية ككل .

#### ٦- علمية :

تتبع علمية السياسة التعليمية من كونها اختيرت من بين عدة بدائل . يعتمد ذلك الاختيار على التفكير العلمى الذى يراعى ملائمتها لظروف المجتمع ، ومن ستطبق عليهم من متعلمين ، ومعلمين لهم خصائصهم الفردية ، والاجتماعية . فهى ليست ارتجالية عفوية ، أو اجتهدات شخصية ، بل هى نتاج أبحاث ، ودراسات علمية فى اختصاصها <sup>(٢)</sup> .

(١) نادية جمال الدين: دراسات فى إصلاح سياسات ونظم التعليم فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، شعبة بحوث السياسات التربوية، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، يونيو، ٢٠٠٠م ، ص ص ٦٧-٦٨ .

(٢) رجا على عبد المجيد سالم : السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسى فى مصر للفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٠) : دراسة تحليلية ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

## ٧- واقعية :

تنبثق السياسة التعليمية من واقع المجتمع وظروفه ، أى أنها انعكاس للواقع الاجتماعى الذى توجد فيه ، فهى ليست أحلام ، أو أمنيات ، بل أمور واقعية يتم تنفيذها <sup>(١)</sup> .

### أهمية السياسة التعليمية:

تتمثل أهمية السياسة التعليمية فى النقاط الآتية :

- ١- تساعد على استقرار العمل ، والتنفيذ حتى مع تغير المسؤولين ، حيث إنها تحتوى على مبادئ تحكم العمل ، وقواعد توضح طريقة تطبيق المبدأ.
- ٢- تُخذ كمعايير للتقويم ، ففى ضوءها يتم قياس الأداء الفعلى.
- ٣- تُعتبر دستور عمل ؛ لأنها تؤدى إلى الفهم السليم لمتطلبات العمل التربوى ، وبالتالي تضمن عدم الانحراف عن الخط المحدد سلفاً.
- ٤- تُقلل من حدة المركزية ؛ لأنها تساعد على تفويض سلطات الإدارة العليا ، أو المركزية إلى المستويات الإدارية التالية بعامة ، واللامركزية بخاصة.
- ٥- تُتخذ فى ضوءها القرارات .
- ٦- تُحقق اتساق الممارسات داخل النظام التعليمى .
- ٧- تُحدد السبل ، التى يجب اتباعها ؛ لتحقيق الأهداف التربوية .

### صنع السياسات التعليمية : الأسس ، والمقومات :

هناك مجموعة من الأسس التى تستند إليها صنع السياسات التعليمية ، وتتمثل فى الآتى :

#### الأساس الأول:

أن تستند السياسة التعليمية ، التى لها صفة الشمول ، والتكامل إلى رؤية تربوية ، واجتماعية واضحة الملامح ، والسمات .

#### الأساس الثانى :

أن تكون السياسة التعليمية تعليمية ، وأن تكون ذات أهداف تربوية ، وتخدم الأغراض التربوية الحاضرة ، والمستقبلية للنظم التعليمية بها <sup>(٢)</sup> .

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٢) مهدى دياب: المضمون السياسى للتعليم -تحليل موسيولوجى-، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

### الأساس الثالث:

أن تكون السياسة التعليمية قائمة على قاعدة من المعلومات ، والبيانات ، والمعارف ذات الأثر في المحيط التربوي الذي تعمل السياسة من خلاله ، وأن تكون هناك دراسة للمجال التربوي الذي توضع له السياسة ؛ وبذلك يتمكن واضعو السياسة التربوية من فهم الحاضر ، وتصور المستقبل ، وتحديد الاحتمالات ، واقتراح البدائل في ضوء المتغيرات . كما تساعد في رسم الاستراتيجيات ، ووضع الخطط ، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب <sup>(١)</sup> .

### الأساس الرابع :

أن تكون السياسة التعليمية مقبولة من المحيط التربوي الذي تعمل السياسة في مجاله ، وأن تكون مقبولة من الجماهير التي وضعت لها . وليس معنى ذلك أن تتحرف السياسة التعليمية عن الفلسفة التربوية ، والأهداف العامة للمجتمع ، أو أن تكون غير علمية ، وإنما المقصود هنا ضرورة توعية الجماهير بأهداف السياسة ، ومبرراتها ، وأهميتها في حل مشكلات الحاضر ، والإسهام في بناء المستقبل . ولابد أن تكون هذه المبررات صادقة ، ومتسقة مع طبيعة المجتمع . أما إذا كانت السياسة التعليمية ذات صبغة سياسية لخدمة أغراض خاصة لأفراد ، أو جماعات معينة ، فستفقد مصداقيتها لدى الجماهير مباشرة <sup>(٢)</sup> .

### الأساس الخامس :

أن تكون السياسة التعليمية "عادلة" ، وأن تتكامل مراحل النظرية فيها مع مراحل التطبيق ، واتخاذ القرارات . إن السياسة التعليمية - في الواقع - هي عملية تدبير متكامل مبنى ومعنى لقطاع من قطاعات الحياة الاجتماعية ، فإذا لم تتسق النظرية ، والتوجيهات فيها مع التطبيق ، واتخاذ القرارات . وإذا لم تتناغم الوسائل ، والغايات مع الأخلاق الاجتماعية ، ومع عقيدة المجتمع ، ورؤيته الكلية للكون ، والإنسان ، والحياة ، فإنها - عندئذ - تكون سياسة غير عادلة ، وغير متكاملة ، وبالتالي غير مقبولة <sup>(٣)</sup> .

(1) Vasquez Rafael; "Educational Policy for Indigenous Oaxacans : An interdisciplinary approach to bettering educational and social outcomes", M.A. dissertation, California State University, United States—California, 2007.

(2) Lopez , Francesca ; "Educational Policy and Scholastic Competence among English Language Learners, Ph.D. dissertation, University of Arizona, United—States, 2008 .

(٣) عبد الفتاح حجاج : السياسة التعليمية : طبيعتها ، ومبرراتها ، وخصائصها ، مجلة جامعة قطر ، مركز البحوث التربوية ، المجلد السادس ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٥١ .

وتتمثل أهم مقومات صنع السياسة التعليمية فى الآتى :

١- المقومات القومية :

يقصد بالمقومات القومية : تلك الأسس ، والمبادئ ، والاتجاهات التى نصت عليها التقارير، والوثائق المصرية فى نطاق جمهورية مصر العربية ، والتى تعتبر بمثابة معايير للحكم على سلامة السياسة التعليمية فى مصر، وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات الفرد والمجتمع . فهى المقومات التى تمثل المرجعية المجتمعية للسياسة التعليمية ، وكل ما يصدر عنها من تشريعات ، وقوانين ، وظروف اجتماعية ، واقتصادية .

٢- المقومات الدولية :

يقصد بها : تلك المبادئ ، والاتجاهات التى أوصت بها التقارير، والوثائق المصرية فى بعض المؤتمرات الدولية . فهى المقومات الدولية المحيطة بالدولة ، وما يتبعها من آثار سياسية ، واقتصادية ، ومعرفية ، وتكنولوجية.

٣- المقومات الأكاديمية :

يقصد بها : المقومات ، والدراسات ، والأبحاث التى يجريها الباحثون ، والمؤسسات المعنية بالتعليم . وهذه المقومات لها دورها المهم فى التوجيه إلى اختيار السياسات المناسبة فى قطاع من قطاعات التعليم ، أو تبنى سياسة لحل مشكلة من المشكلات <sup>(١)</sup> .

٤- الترابط والتكامل والاتساق بين عناصرها :

يعد التعليم كياناً عضوياً مترابطاً ، وبالتالي فمن الأهمية تجنب الإصلاحات الجزئية التى تتناول بعض جوانب التعليم .

٥- التزام المنفذين وعدم حيادهم عنها :

إن نجاح السياسة التعليمية فى تحقيق أهدافها ، يتطلب من المشاركين فى تنفيذها الإيمان ، والالتزام بها ، بحيث يتوافر لديهم الدافع لإنجاحها ، ويتطلب هذا الأمر المشاركة فى صنعها <sup>(٢)</sup> ،

(١) عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢) سعيد إسماعيل على : أعمدة عشر لسياسة التعليم ، دراسات تربوية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، المجلد السادس، الجزء (٣٣) ، ١٩٩١ م ، ص ص ١٣-١٤ .

## ٦- فاعلية نظام الإشراف القائم على تنفيذها :

يحتاج تنفيذ السياسة التعليمية إلى إشراف إدارى ، وفنى فعال يعمل على تحسين العملية التعليمية ، وتوجيه الإمكانيات البشرية ، والمادية ، وحسن استخدامها ، ومساعدة أعضاء هيئة التدريس على تحسين أدائهم ، والإسهام فى حل المشكلات ، التى تواجه تنفيذها بالصورة المرجوة .

## ٧- توافر التسهيلات الكافية لتنفيذها :

تشمل هذه التسهيلات الإمكانيات البشرية ، والمادية ، والتعليمية ، والأنشطة ، والخدمات الصحية ، والاجتماعية ، والنفسية ، والتقنيات التعليمية .

## مراحل صنع السياسة التعليمية :

يرتبط صنع السياسة التعليمية بأهداف ومتطلبات المجتمع ، وما يطرأ عليه من تغيرات سواء كانت داخلية أم خارجية ؛ ذلك لأنها مرتبطة بالسياسة العامة للدولة ، وما يحكمها من توجهات على الصعيد العالمى ، والإقليمى ، والمحلى فى المجالات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية . فتمر سياسة التعليم بمراحل متتالية تمهد كل مرحلة لما يليها منطلقاً من سابقتها ؛ لأن هذا التسلسل المنطقى من أهم مقوماتها ، وضمان نجاحها من الناحية النظرية.

وتمر عملية صنع السياسة التعليمية بالمراحل الآتية :

### المرحلة الأولى : صياغة السياسة التعليمية:

تتناول مرحلة صياغة السياسة التعليمية جمع البيانات ، والمعلومات المتعلقة بالواقع التعليمى ، والتربوى ، فهى تقوم على استقراء الواقع وتحليله ، ومعرفة جوانب القوة والضعف ، وتختلف صناعة السياسة التعليمية باختلاف الأنظمة السياسية ، وطبيعتها ؛ لأنها أولاً ، وأخيراً هى من يقرها . فعملية صناعة السياسة لا تنطوى فقط على المعلومات التى يوفرها الباحث ، وإنما على تلك التى يوفرها صانع السياسة أيضاً <sup>(١)</sup> .

من هنا يجب عند صنع السياسة التعليمية مراعاة الآتى :

## ١- إتفاق الأهداف التعليمية مع الأهداف النهائية العليا للمجتمع.

(١) سعود هلال الحربى : صنع السياسة التعليمية بدولة الكويت فى ضوء الخبرات العالمية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

- ٢- تنسيق الأهداف التعليمية مع أهداف قطاعات العمل الوطنى الأخرى.
- ٣- إشمال الأهداف على نواحى روحية ، وفلسفية ، وثقافية .
- ٤- إتجاه الأهداف إلى التعبير عن آراء المجتمع الاجتماعية ، والاقتصادية <sup>(١)</sup> .

#### المرحلة الثانية : مرحلة اتخاذ القرار (مرحلة تبنى السياسة التعليمية) :

يتم فى هذه المرحلة الانتقال من السياسة التعليمية فى إطارها النظرى ، وغاياتها ، وأهدافها إلى الجانب الإجرائى . هنا يكون القرار جاهزا للتنفيذ بعد أن تم إعداده بصورة متكاملة من حيث اختيار الاستراتيجيات ، وخطط العمل ، والبرامج المتعلقة بالتنفيذ ، وكيفية الرقابة ، والتمويل مع تحديد الجهات المسؤولة ، والأفراد القائمين على العمل . ويجب أن يكون متخذ القرار لديه القدرات الشخصية التى تساعد فى ذلك ، كالقدرة على التخطيط ، والتصور المستقبلى ، وأن يكون ملما بالبيئة المحلية <sup>(٢)</sup> .

#### المرحلة الثالثة : مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية :

تعنى هذه المرحلة بداية تنفيذ ، وانطلاق السياسة التعليمية بعد مرورها فى مرحلتين أساسيتين ؛ حيث تحول كل الإجراءات ، والتصورات إلى جوانب تطبيقية عملية فى الواقع التعليمى بعد صدور القرار من الجهات العليا ، ثم يأتى دور العاملين فى القطاع التربوى من مدربين ، ومراقبين ، ورؤساء أقسام ، وهيئات تعليمية ، والذين يتوجب لتحقيق النجاح تدريبهم ، وإطلاعهم على السياسة التعليمية ، وتوضيحها لهم بشكل كبير ، ومفصل ، حتى لا يكون هناك لبس ، أو غموض . ويجب أن يكونوا على وعى مسبق بالسياسة التعليمية الجديدة ، وبالقرارات المتخذة ؛ حتى يتوافر ضمان الفهم السليم والإقتناع الراشد ، وبما يرسم من سياسات ، وما يتخذ من قرارات. وتوجد محددات تحكم وضع (صنع) السياسة التعليمية وهى:

١- أن عملية صنع السياسات التعليمية فى جانب منها عملية فنية ، تعبر عن أيديولوجية المجتمع .

٢- أن السياسة التعليمية لا بد أن تستند إلى فلسفة اجتماعية ، تعبر عن نفسها فى معادلة ، أو مشروع قومى ، يتسم بالشمول ، والتكامل ، والتوازن.

(١) نول ماجين : ربط البحث بصناعة السياسة التربوية ، مجلة التربية ، وزارة التربية ، الكويت ، الجزء الثانى ، العدد (٢٣) ، ١٩٩٧م ، ص ١٠٢ .

(2) Philip, Altbach ; Robert F. Arno ve and Gail P. Kelly ; Comparative Education, Macmillan Publishing ,New York, 1996, p109

٣- أن السياسة التعليمية تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، وديمقراطية التعليم ، والعملية التنموية الشاملة ؛ مما يعد تعبيراً أميناً عن مبادئ حقوق الإنسان ، وإعلاء كرامته ، واحترام كينونته الإنسانية . وأن التعليم مسئولية الدولة باعتباره صناعة ثقيلة ، وأن بناء البشر أصعب من بناء الحجر .

### نماذج صنع السياسات التعليمية :

من أهم النماذج المستخدمة فى صنع السياسة التعليمية :

#### ١- النماذج التفسيرية :

تركز هذه النماذج على عملية صنع السياسات التعليمية ، باعتبارها العنصر الجوهري للعملية التخطيطية ، والقلب المنظم لحركة أداء النسق التعليمي . وتعتمد فى تحليلها لعملية صنع السياسة التعليمية على بعدين أساسيين يعبر عنهما الأسئلة الآتية

- من يصنع السياسة؟
- كيف يتم صنع السياسة ؟ .

ومن ثم تأتى السياسة التعليمية معبرة عن الفاعل الرئيسى الرسمى المركزى ، والفاعل الرمزى المعبر عن المصلحة العامة ، والفاعل الخفى غير الرسمى المعبر عن المصالح المتنافسة ، وجماعات الضغط المختلفة .

#### ٢- النماذج المعيارية :

تصنف هذه النماذج وفقاً للمعايير التى تسعى السياسة فى مخرجاتها ، وأهدافها نحو التوافق معها ، وتقيم درجة اتساق السياسة تبعاً لدرجة توافقها فى مخرجاتها النهائية مع هذه المعايير . وتتضح تلك النماذج المعيارية فى :

##### أ- النموذج البيئى:

يفترض هذا النموذج أن السياسات التعليمية لابد أن تتجاوب مع الظروف ، والمؤثرات البيئية المختلفة سواء أكانت جغرافية ، أم ديموجرافية ، أم تكنولوجية ، كذلك ترتبط كفاءة تلك السياسة بما تفرزه من مخرجات تستطيع تلبية احتياجات البيئة المحيطة من جهة ، كما ترتبط بمدى تحقق المرونة ، والتجدد لمحتويات هذه السياسة لتتوافق مع التحولات البيئية ، وتطورها..

##### ب- نموذج القوى:

يفترض هذا النموذج أن عملية صنع السياسة التعليمية الرشيدة يعتمد بصورة أساسية على عملية تحليل مجموعة المصالح ، وجماعات القوى الموجودة فى المجتمع ، وتحديد مطالب

كل منها ، ومشروعية الحكم ، وإدارة المجتمع فى فترة زمنية معينة . من هنا تعكس السياسة الموضوعية باستخدام نموذج القوى توزيع ، وتدرج القوى المؤثرة ، والفاعلة فى عملية صنع السياسة سواء ظهر ذلك التوزيع فى صورة تعددية سياسية ، يتضح من خلالها مدى الاتفاق فى الآراء ، أو الصراع فيما بينها من جهة ، أوضحت فى صورة سياسة نخبوية - أيا كانت قاعدتها المميزة - ناتجة عن عملية تسوية للمصالح فى اتجاه القوى المسيطرة من جهة ثانية . كما قد تتحدد السياسة نتيجة صراع بين المصالح ينتهى بغلبة فئة على الفئات الأخرى .

#### ث- النموذج الهيكلى أو المؤسسى:

يتم خلال هذا النموذج صنع ، وتحليل ، وتقييم السياسة التعليمية فى ضوء مفهوم صنع القرار الحكومى ، ومجموعة القواعد ، والتنظيمات الرسمية الخاصة بالنظام الحاكم . وقد يختلف مضمون السياسة باستخدام هذا النموذج مع الاحتياجات الحقيقية للبيئة ، والمجتمع . كما يحدث فى حالات الاستعمار ، أو الهيمنة الأجنبية ، والتي قد يكون لها من الأهداف ما يختلف عن أهداف المجتمع . بيد أنه فى الحالات الطبيعية يصعب الفصل بين السياسة الناتجة عن قرار مؤسسى والسياسة الناتجة عن نموذج بيئى . فالبيئة فى مجملها تتضمن عدداً من الأنظمة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية التى تعتمد على مؤسسات متعددة ، تؤدي أدواراً معينة فى المجتمع من أجل تلبية احتياجاتها من الموارد المادية والبشرية .

#### ث- النموذج الأيديولوجى:

قد مرت السياسة التعليمية فى مصر بتغيرات متعددة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى ثورة يناير ٢٠١١ على إثر تغيير التوجهات الأيديولوجية للنظام السياسى المصرى من الاشتراكية إلى الرأسمالية ؛ مما أثر بشكل كبير على حركة التعليم فى مصر . وبالتالي يفترض هذا النموذج ضرورة أن تأتى السياسة التعليمية تعبيراً صادقاً عن تفاعل المتغيرات السائدة فى المجتمع . فالسياسة التعليمية تعد توظيفاً لأفكار ، وقيم ، ونظريات ، ومعتقدات المجتمع<sup>(١)</sup> .

(١) عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار ، مرجع سابق ، ص ٧ .

### مؤسسات صنع سياسات التعليم الجامعى:

تتمثل فى المؤسسات الآتية:

أ- المؤسسات الرسمية ، وهى :

- ١- رئيس الجمهورية
- ٢- مجلس الوزراء.
- ٣- مجلس النواب.
- ٤- وزارة التعليم العالى.
- ٥- مراكز البحث والمشورة (كالمجالس القومية المتخصصة).
- ٦- المجلس الأعلى للجامعات .

ب- المؤسسات غير الرسمية وهى :

- ١- الأحزاب السياسية.
- ٢- جماعات المصالح.
- أ- من المؤسسات الرسمية :

١- رئيس الجمهورية :

جاء فى دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ فى المادة (١٥٠) ما ينص على : " أن رئيس الجمهورية يضع بالإشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ومنها السياسة التعليمية ، ويشرفان على تنفيذها على النحو المبين فى الدستور. ولرئيس الجمهورية أن يلقى بياناً حول السياسة العامة للدولة أمام مجلس النواب عند افتتاح دورة انعقاده العادى السنوى ، ويجوز له إلقاء بيانات ، أو توجيه رسائل أخرى إلى المجلس ، وبالتالى يمثل رئيس الجمهورية السلطة النهائية فى تقرير السياسات العامة " (١).

(١) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، ط (٢)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، المادة (١٥٠) ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤.

وهى نفس اختصاصات رئيس الجمهورية فى المادة رقم (١٣٨) من الدستور المصرى لعام ١٩٧١م ، وتعديلاته عام ١٩٨٠م ، فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة . من هنا يمثل رئيس الجمهورية السلطة النهائية فى تقرير السياسة العامة

## ٢- مجلس الوزراء :

يمثل مجلس الوزراء الحكومة المصرية ، وهو ما جاء فى دستور جمهورية مصر العربية فى المادة (١٦٣) ، والمادة (١٦٧) ما ينص على : " أن الحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ، ونوابه ، والوزراء ، ونوابهم ، ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة ، ويشرف على أعمالها ، وتوجيهها والإشراف على ترجمة السياسات التعليمية إلى برامج وخطط عمل إلى جانب إعداد مشروعات قوانين التعليم . وتمارس الحكومة بوجه خاص مجموعة من الاختصاصات ، ومنها الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة ، والإشراف على تنفيذها " (١).

## ٣- مجلس النواب :

جاء فى الباب الخامس : نظام الحكم فى الفصل الأول : السلطة التشريعية ( مجلس النواب ) المادة (٧٦) اختصاص مجلس النواب فى أن يتولى سلطة التشريع ، وإقرار السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، وممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (٢).

## ٤- مراكز البحث والمشورة (كالمجالس القومية المتخصصة) :

أنشئت المجالس القومية المتخصصة تابعة لرئيس الجمهورية ؛ تطبيقاً لما نصته المادة (١٦٤) من الدستور لتعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى ، وهى تتكون كما جاء فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤م من أربعة مجالس منها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الذى يضم خمس شعب . ومن اختصاصات المجلس دراسة واقتراح السياسة العامة لتنمية الإمكانات القومية فى مجالات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، ودراسة ، واقتراح خطط التعليم لاستخدام الموارد

(١) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤م، مرجع سابق، المادة (١٦٣) والمادة (١٦٧) ، ٢٠١٤م .

(٢) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

البشرية فى رفع الكفاءة الإنتاجية بما يتناسب والتقدم التكنولوجى ، والتنسيق بين السياسات المستقبلية فى ضوء الأهداف القومية<sup>(١)</sup>.

من هنا تعد المجالس القومية المتخصصة من أهم مراكز البحث والمشورة فى مجال التعليم الجامعى ، وبالتحديد المجلس القومى للتعليم ، ثم لجنة تطوير التعليم الجامعى بالمجلس الأعلى للجامعات ، ومركز بحوث تطوير التعليم العالى .وتحدد وضع هذه المجالس القومية دستوريا على أساس أنها من مؤسسات الدولة المتخصصة ، ومهمتها معاونة رئيس الجمهورية فى رسم السياسات العامة ، وأنها تتبعه مباشرة<sup>(٢)</sup>.

#### ٥- وزارة التعليم العالى :

نجد أن وظيفة وزير التعليم العالى لاتنصب على القيام بأى دور تنفيذى ، وإنما يغلب عليها طابع رسم السياسات ، وتصميم البرامج ، وتحديد سبل تنفيذها بالتنسيق مع الوزارات الأخرى ، واقتراح السياسة أى وضع خطوطها الرئيسة ، والحصول على تصديق عليها من مجلس الوزراء .

فجاء فى المادة (١٦٨) من دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ما ينص على: " أن الوزير يتولى وضع سياسة وزارته بالتنسيق مع الجهات المعنية ، ومتابعة تنفيذها ، والتوجيه ، والرقابة ، وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة"<sup>(٣)</sup>.

ويمكن تحديد أهم اختصاصات وزارة التعليم العالى فيما يلى :

- ١- إقتراح سياسة التعليم العالى بمختلف أنواعها من خلال المجلس الأعلى للجامعات.
- ٢- إقتراح الخطط ، والبرامج المتطورة لتنفيذ السياسة التعليمية ، وإعداد التشريعات اللازمة من خلال المجالس التعليمية المتخصصة .

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤ بشأن إنشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها.

(٢) جمهورية مصر العربية : قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤م بشأن إنشاء المجالس القومية المتخصصة ، وتحديد اختصاصاتها ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، ٢٠١٢م.

(٣) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، ط (٢)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، المادة (١٦٨) ، ٢٠١٤.

- ٣- إقتراح الوسائل ، التى تؤدى إلى نشر التعليم الجامعى ، والعالى ، ومراكز التدريب ، التى تلى المرحلة الثانوية ، والعناية بتضمين المناهج بالعلوم الإنسانية ، والدراسات القومية مع الإسهام فى البحث العلمى النظرى ، والتطبيقى.
- ٤- مراعاة التوزيع الجغرافى فى تلبية احتياجات البلاد من الجامعات ، والمعاهد العالیه ، ومراكز التدريب.
- ٥- مراجعة المناهج ، والمقررات ، وتعريب المطلوب منها ، والتى تحقق أهداف التعليم العالى والجامعى مع مراعاة الربط ، والتكامل بين هذه المرحلة ، والمراحل التعليمية السابقة .
- ٦- تحديد مستويات هيئات التدريس ، ووضع الخطط المؤدية لبلوغ هذه المستويات ، والنهوض بها ، إضافة إلى الاتصال بالوزارات ، وغيرها من الجهات المعنية بالإنتاج ، أو الخدمات ، أو البحث العلمى للتعرف على احتياجات الخريجين.
- ٧- الاشتراك مع الجهات المعنية فى إعداد برامج تدريب الطلاب.
- ٨- توثيق العلاقات بين الجامعات ، والكليات ، والمعاهد ، وبين البيئة .
- ٩- تقرير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الوزارة ، ورسم السياسات المالية الخاصة بذلك ، واقتراح الميزانية اللازمة .

#### ٦- المجلس الأعلى للجامعات :

يسيطر المجلس الأعلى للجامعات على كافة الجامعات ، ورئيسه هو وزير التعليم العالى ، وبالتالي تصبح قراراته ملزمة ، و نافذة للجامعات.

#### تحدد أهم اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات بالآتى :

- ١- رسم السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى فى الجامعات ، والعمل على توجيهها ، وتنسيقها ، بما يتفق مع حاجات البلاد ، وتيسير تحقيق الأهداف القومية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والعلمية للدولة .
- ٢- رسم الإطار العام للوائح الفنية ، والمالية ، والإدارية لحسابات البحوث ، والوحدات ذات الطابع الخاص فى الجامعات.
- ٣- المتابعة الدورية لتنفيذ سياساته ، وقراراته فى الجامعات.
- ٤- تنظيم قبول الطلاب فى الجامعات ، وتحديد أعدادهم .

- ولمجلس الجامعة اختصاصات متعلقة بالسياسة التعليمية بداخل الجامعة : فجاءت فى المادة رقم (٢٣) من قانون الجامعات المصرية لسنة ١٩٧١ الآتى :
- ١- رسم وتنسيق السياسة العامة للتعليم والبحوث فى الجامعة .
  - ٢- تنظيم قبول الطلاب فى الجامعة ، وتحديد أعمارهم.
  - ٣- تنظيم شئون الخدمات الطلابية فى الجامعة.
  - ٤- تنظيم الشئون الإدارية والمالية فى الجامعة.
  - ٥- تحديد ، وإنشاء تخصصات الأستاذية .
  - ٦- وضع النظام العام للدروس والمحاضرات ، والبحوث ، والتمرينات العملية .
  - ٧- تعيين أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة ، ونقلهم.
  - ٨- تحديد مواعيد بدء الدراسة ، ومدة عطلة منتصف العام الجامعى .
  - ٩- منح الدرجات ، والشهادات العلمية ، والدبلومات ، ومنع الدرجات الفخرية .
  - ١٠- تدبير أموال الجامعة ، واستثمارها ، وإدارتها ، والتصرف فيها<sup>(١)</sup>.

ب- من المؤسسات غير الرسمية :

١- الأحزاب السياسية :

هى عبارة عن مجموعة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتقونها<sup>(٢)</sup>.

وتحدد أهم اختصاصات الأحزاب السياسية فيما يتعلق بالسياسات التعليمية فيما يلى :

- ١- صنع السياسة التعليمية فى ثلاثة مستويات هى : صنع السياسات ، وتنفيذها ، والرقابة عليها . فتسعى للتأثير فى عملية صنع هذه السياسة أولا ، ثم التنفيذ ، والرقابة . وتشكل الأحزاب أحد المكونات المميزة للسلطة التشريعية ، وهى من أهم أدوات هذه السلطة.
- ٢- يعمل الحزب فى الدولة المتقدمة كمنظمة تعليمية لها الحق فى إنشاء المدارس ، والأندية ، وإقامة الندوات ، والمؤتمرات لتوعية الشباب.

(١) جمهورية مصر العربية : قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، الطبعة الثلاثون ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، المادة رقم (٢٣) ، ص ١٠.

(٢) عبد الهادى مبروك النجار: صنع السياسة التعليمية ..مدخل تحليلى مقارن ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م ، ص ٤٧.

- ٣- تعد الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات التربية السياسية ؛ حيث تدعم الاتجاهات ، والسلوكيات السياسية في المجتمع ، وتعمل علي إحداث تغيير جذري ، وتبث الثقة ، والولاء ، والانتماء في نفوس أفراد المجتمع ، وتساعد علي تكوين القيادات التي تحكم المجتمع ، وتقدم المعلومات ، والحقائق الاقتصادية ، والاجتماعية .
- ٤- تدعيم القضايا التعليمية مثل قضية تحقيق ديمقراطية التعليم ، وتكافؤ الفرص التعليمية ، ونشر الوعي بحقوق الإنسان ، واحترام ثقافة التعددية (١) .

## ٢- جماعات المصالح :

تسعى جماعات المصالح إلى التأثير في عملية صنع السياسات العامة ، واتخاذ القرارات ، التي تتفق ومصالحها من خلال اتباعها أساليب علنية ، أو غير علنية بحكم كونها وسيطا بين النخبة الحاكمة والمواطن . كما أنها تعبر عن جانب من القوى الاجتماعية ، والاقتصادية في المجتمع سواء من حيث وزنها ، أو مطالبها ، حيث تظهر الممارسة الفاعلة لهذه الجماعات في ظل الأنظمة التي توفر مناخا من الحرية ، والانفتاح الملائمين لطبيعة عملها ، ولكن تظل جماعات المصالح مقيدة في حركتها في أغلب الأحيان في النظم الدكتاتورية . بينما في النظم الديمقراطية تمارس دورها في دفع حركة التغيير، وبهذا يتاح لها مساحة في حركة التعليم في ظل وجود عدالة اجتماعية تحقق أهداف السياسة الاجتماعية العامة للدولة . ومن ثم تنعكس العلاقة بين جماعات المصالح ، وطبيعة النظام السياسى على منهج ، وأسلوب صنع السياسة التعليمية ، وعلى حجم المشاركة المتاحة(٢).

وتشارك جماعات المصالح في صنع السياسة التعليمية من خلال قناتين رئيسيتين هما :

- القناة الأولى:- رسمية تكون المشاركة من خلالها وفقا لما تحدده القوانين ، واللوائح.
- القناة الثانية:- غير رسمية تمارس الجماعات من خلالها التأثير على السياسة التعليمية مستخدمة أساليب مختلفة مباشرة ، وغير مباشرة (٣).

(١) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٢) السيد سلامة الخميسي : التعليم والمشاركة السياسية ، مؤتمر النظام السياسى المصرى، بعنوان " التغيير والاستمرار"، المنعقد في جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة في الفترة من ٥ - ٨ ديسمبر ١٩٨٨م، ص ٦٥٦ .

(3) F.N. Forman : British Politics . Second Ed , Macmillan Education Ltd . London, 1991, p. 74

وتأخذ المشاركة الرسمية للجماعات أشكالاً مختلفة فى المرحلة التحضيرية ، وتمثل الجماعات فيها سواء تعلق الأمر بالاستماع إليها فى لجنة برلمانية ، أو جعلها تشارك فى أعمال مجموعات مختلطة ، أو من خلال تخصيص مقاعد فى الجمعيات التداولية من خلال الإدارة الاستشارية ، وتفضل معظم جماعات المصالح أن تكون المشاركة من خلال مجالس ذات طابع استشارى حتى تستطيع التأثير ، وتحقيق مصالحها<sup>(١)</sup>.

### مكان السياسة التعليمية بين السياسات العامة:

تشتق السياسة التعليمية أهدافها ، وأغراضها من السياسة العامة للدولة ، ومن الفكر السياسى العام ، وتعبّر عن الاتجاه السياسى للمجتمع ، ويجب أن تتسق مع الأهداف العامة الشاملة التى توجه قطاعات العمل ، والإنتاج الأخرى ، وهى تعبّر عن حاجات ، ومطالب الميادين المختلفة التى تتفاعل معها التربية . كما تعبّر عن أغراض ذات طبيعة فلسفية ، وثقافية تعكس مطالب المجتمع ، وأغراضه السياسية ، والتنمية ، والتربية العامة ، والمحددة<sup>(٢)</sup> .

فتبقى السياسة التعليمية جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة ، وتتبع نفس خطوات وآليات صنع السياسة العامة<sup>(٣)</sup> .

(١) بثينة عبد الرؤوف رمضان : جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ، ص ٩٨ .

(3) Walaka .J ; Policy Interaction and Policy Implementation : A Case of School Merger Under Duress, Educational Management and Administration, Vol. 24, No. 3, 1996, p. 264.

(4) U.S. Department of Education ; Progress of Education in the United States of America , 1990-1994 . P1 .

### خاتمة:

تناول هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة ، وكيفية صياغتها ، وأهم سماتها ، وخصائصها ، وأساليب صنعها ؛ وصولاً إلى أثر السياسة فى التعليم والعكس . كذلك مكانة السياسة التعليمية بين السياسات العامة ، ومنها سياسات التعليم الجامعى .

إضافة إلى الأهداف العامة للتعليم ، والتي وضعت بشكل يتفق والتوجهات السياسية للدولة ، وبما يجب أن يكون عليه المجتمع . فتشتق السياسة التعليمية أهدافها من السياسة العامة للدولة ، وتعتبر عن أغراض ذات طبيعة فلسفية ، وثقافية تعكس مطالب المجتمع . من هنا تعد السياسة التعليمية جزءاً من السياسة المجتمعية العامة ، وتساهم فى تحقيق الأهداف . أى تعكس الواقع الاجتماعى الذى تخرج منه ، وتعيش فيه . فهى لا تستورد من مجتمعات أخرى ، إنما تعكس البناء الاجتماعى الذى تعيش فى إطاره ، وتكون صدى له ، ولا يمكن تداولها بمعزل عن بيئتها فهى عملية دينامية تفاعلية تعبر عن الأهداف العامة للمجتمع ؛ لذا تتأثر هذه السياسات التعليمية بالأبعاد المجتمعية داخل المجتمع ، وتؤثر فيها ، وهو ما سوف نتناوله الدراسة فى الفصل التالى بشكل أكثر تفصيلاً .